الوفاق
د. اكرم شمص

قراءة لخطاب الشيخ نعيم قاسم

التجمع الفاطمي.. حين تتحوّل المحبّة إلى وعيٍ سياديّ ومعادلة بقاء

مقدمة: من الوجدان الديني إلى الوعي السياسي المنظَّم

لم يكن التجمع الفاطمي الذي ألقى فيه الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم كلمته مناسبة دينية تقليدية أو حدثًا وجدانيًا عابرًا، بل شكّل لحظة مركّبة اجتمع فيها البعد الروحي بالسياسي، والرمز الديني بالقرار السيادي. بدا المشهد وكأنه تعبير مكثّف عن مجتمع واعٍ يدرك أن الإيمان، حين يُحاصر، يتحوّل بالضرورة إلى وعي منظم، وأن المحبّة الصافية لا تكتمل إلّا حين تُترجم موقفًا ومسؤولية. الحضور النسائي الكثيف لم يكن مجرد صورة عددية، بل دلالة اجتماعية–ثقافية عميقة على أن هذا المجتمع ما زال يمتلك القدرة على إنتاج المعنى، وعلى تحويل الرمز الديني إلى طاقة صمود واستمرارية.

في هذا السياق، حضرت السيدة فاطمة الزهراء (ع) على لسان الأمين العام لحزب الله لا بوصفها رمزًا عاطفيًا، بل كمنهج حياة ومقياس أخلاقي لبناء الإنسان القادر على الثبات في زمن الضغوط. ومن هنا، تحوّل التجمع إلى ما يشبه الإعلان الهادئ عن مرحلة جديدة، حيث تلتقي المحبة بالإدراك، والإدراك بالقرار، في معادلة بقاء تتجاوز اللحظة الراهنة.

المرأة في خطاب المقاومة: من القدوة الأخلاقية إلى الفاعل الاستراتيجي

أولى الشيخ نعيم قاسم موقعًا مركزيًا لدور المرأة، ليس من باب التكريم الخطابي، بل باعتبارها عنصرًا بنيويًا في مشروع الصمود. واستحضار السيدة الزهراء (ع) كرمز، جاء لتكريس نموذج إنساني متكامل، حيث تلتقي التربية بالصبر، والوعي بالمسؤولية، والدين بالفعل الاجتماعي. والمرأة، وفق هذا المنطق، ليست ملحقًا بالمقاومة ولا تابعًا لها، بل شريكة في صياغة الهوية وحماية المجتمع من الاختراق والانحراف. والمرأة هنا ليست هامشًا اجتماعيًا ولا تابعًا، بل شريكة في "مواقع الجهاد والعمل"، وحارسة للهوية في مواجهة العدو والانحراف معًا. وهذا الطرح ينسجم مع الرؤية التي أرساها الإمام الخميني (رض) حول المرأة بوصفها "كالقران تصنع الرجال"، ومع خطابات الشهيد الأسمى السيد حسن نصر الله التي جعلت من المرأة خط الدفاع الأول عن المجتمع المقاوم. والأهمية السياسية الأعمق برزت في تأكيد أن العمل النسائي إطار مجتمعي مفتوح لا يحتاج إلى انتساب تنظيمي، ما يعكس تطورًا نوعيًا في مفهوم المقاومة، من بنية حزبية مغلقة إلى حالة مجتمعية عامة تستمد شرعيتها من القيم لا من البطاقات. وهذا التحول يُسقط ثنائية "الحزب والمجتمع"، ويؤسس لفكرة المجتمع المقاوم بوصفه الحاضنة الأساسية لأي مشروع سيادي.

من الخطاب الديني إلى الوثيقة السياسية: تثبيت المعادلات في مرحلة ما بعد الحرب

رغم الطابع الروحي للكلمة، فإن بنيتها العميقة كانت سياسية–استراتيجية بامتياز. جاءت في لحظة إقليمية حساسة، وبعد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤، لتعيد رسم خريطة الأدوار وتحديد قواعد المرحلة المقبلة. لم يتعامل الشيخ قاسم مع المرحلة الجديدة كامتداد لما سبقها، بل كتحول نوعي يفرض أدوات تقييم مختلفة ومعايير جديدة.

أكد الخطاب أن المقاومة التزمت بالاتفاق، وساندت الدولة في بسط سيادتها، مستندًا إلى معطيات ميدانية وشهادات دولية تنفي أي ادعاءات حول خروقات من جانبها جنوب الليطاني، مقابل استمرار اعتداءات العدو الصهيوني. هذا التوصيف لا يهدف إلى تبرئة الذات فحسب، بل إلى نقل النقاش من مربع الاتهام السياسي إلى مربع المسؤولية السيادية.

إعادة تعريف الردع: الدولة أولًا... والمقاومة ضمانة

أحد أبرز التحولات المفاهيمية في الخطاب تمثّل في إعادة تعريف وظيفة الردع. فقد شدّد الشيخ قاسم على أن منع العدوان هو في الأصل مسؤولية الدولة ومؤسساتها، وأن المقاومة ليست بديلًا دائمًا عنها، بل عنصر إسناد وضمانة عند العجز أو الخطر. هذا الطرح يسحب من خصوم المقاومة ذريعة "غياب الدولة".

وفي هذا الإطار، رُبط أي نقاش حول الاستراتيجية الدفاعية بشروط واضحة: توقف العدوان، التزام الدولة بواجباتها، ورفض أي مسار يؤدي إلى التفريط بالسيادة. أما الطروحات التي ترفع شعار "حصرية السلاح" بمعناه الخارجي المفروض، فقد وُصفت بوصفها محاولة لإعدام قدرة لبنان على الدفاع عن نفسه، لا مشروعًا لبناء دولة قوية.

الصراع مع العدو الصهيوني: معركة وجود لا نزاع حدود

وضع الخطاب الصراع في إطاره الحقيقي، باعتباره معركة وجود لا خلافًا حدوديًا قابلًا للتسوية التقنية. فالعدو الصهيوني، وفق هذا المنظور، ليس مجرد خصم عسكري، بل مشروع اقتلاعي لا يعترف بتعددية لبنان ولا بخصوصيته الحضارية، ويسعى إلى إضعافه أو تفكيكه أو إخضاعه حيث «لا مكان للمسلمين ولا للمسيحيين» ضمن منطقها التوسعي. ومن هنا، يأتي التحذير من مشاريع ضمّ أو تذويب لبنان في كيانات أوسع بوصفها تهديدًا وجوديًا، لا تسوية سياسية، ويُقدَّم خيار المقاومة والصمود باعتباره الخيار الوحيد القادر على منع محو التاريخ وإلغاء المستقبل، لا بوصفه خيارًا أيديولوجيًا بل شرط بقاء وطني. وفي هذا السياق، يضع الشيخ نعيم قاسم الولايات المتحدة واصفًا إياها بـ «الطاغوت» الذي يدير الحرب ويسعى لتخريب البلاد وإثارة الفتنة والشريك المباشر في استهداف لبنان، معتبرًا أن دورها يتجاوز الدعم السياسي للعدو الصهيوني إلى إدارة منظومة ضغط شاملة تشمل العقوبات، والحصار الاقتصادي، وإثارة الفتن الداخلية بهدف إضعاف الدولة وتجريدها من عناصر القوة. وموجها رسالة حادة للولايات المتحدة بلغة قطعية: «لو أطبقت السماء على الأرض فلن يُنزع السلاح تحقيقاً لهدف العدو الصهيوني». هذا الموقف يستمد شرعيته من الموروث الكربلائي («هيهات منا الذلة»)، معتبراً السلاح جزءاً عضوياً من الروح والأرض.

هذا التوصيف ينقل المقاومة من موقع الدفاع عن خيار أيديولوجي إلى موقع الدفاع عن معنى الكيان ذاته، حيث يصبح الصمود شرط بقاء، لا خيارًا سياسيًا قابلًا للمقايضة.

الوضع الداخلي: بين الفساد والفتنة وخيار الوحدة

في الداخل، يعيد الشيخ قاسم توجيه بوصلة الأزمة، معتبرًا أن جوهر المشكلة لا يكمن في سلاح المقاومة بل في الفساد البنيوي والعقوبات الأميركية التي عطّلت الدولة وأضعفت قدرتها على القيام بوظائفها. ومن هذا المنطلق، يُفكك الخطاب الذي يحمّل المقاومة مسؤولية الانهيار، ويراه جزءًا من مشروع فتنة داخلية يخدم الضغوط الخارجية. وفي المقابل، يطرح الشيخ معادلة واضحة: إنجازات المقاومة الأربع — تحرير الأرض، الصمود، الردع الممتد، ومنع الاجتياح — ليست سجلًا عسكريًا فحسب، بل شبكة أمان للكيان اللبناني. لذلك، تصبح الدعوة إلى الوحدة والتكاتف ضرورة وجودية، لا شعارًا أخلاقيًا، إذ إن الانقسام يفتح الباب أمام الاستسلام المقنّع، بينما التماسك الوطني وحده يحفظ لبنان كدولة ذات معنى وسيادة في مواجهة مشاريع الإلغاء والتفكيك.

المرأة وفق المنطق التربوي ليست هامشًا اجتماعيًا ولا تابعًا، بل شريكة في «مواقع الجهاد والعمل»، وحارسة للهوية في مواجهة العدو والانحراف معًا

خاتمة: المحبّة حين تُنظَّم تصير سيادة

تكشف كلمة الشيخ نعيم قاسم في التجمع الفاطمي عن انتقالٍ واعٍ من استحضار الرمز إلى تثبيت المعادلة، ومن العاطفة إلى الوعي السيادي. فالمحبّة التي جمعت هذا الحشد لم تُترك في إطارها الوجداني، بل جرى تنظيمها في وعي جماعي يربط القيم بالفعل، والدين بالمسؤولية، والروح بالقرار.

في لحظة إقليمية ضاغطة، أعاد الخطاب رسم خطوط الاشتباك الأخلاقي والسياسي معًا: دولة تُطالَب بالقيام بواجباتها، مقاومة تُثبّت دورها كضمانة لا كبديل، ومجتمع يدرك أن الاستسلام ليس خيارًا سياسيًا بل نهاية كيان. هكذا، يغدو التجمع الفاطمي إعلانًا هادئًا لكنه حاسم، بأن هذا المجتمع، بمحبة فاطمية واعية، ما زال يمتلك البوصلة... ولن يفرّط بمعنى بقائه.

في الذكرى الـ٣٨ لانطلاق حركة حماس

الحيّة: الشعب الفلسطيني كسر أسطورة الردع الاستراتيجي

أكّد رئيس حركة حماس في قطاع غزّة خليل الحية، في الذكرى الـ٣٨ لانطلاق الحركة، أن قيادتها اعتمدت أولويات عمل خلال المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية، مؤكداً أهمية الاستمرار في خطوات وقف الحرب، ولا سيما استكمال إدخال المساعدات وفتح معبر رفح.

كما أشار الحية إلى ضرورة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، داعياً الإدارة الأميركية وخاصّة ترامب إلى الضغط على الاحتلال لتطبيقه.

وأضاف أنّ الذكرى تأتي في ظلّ واقعٍ مختلف تشهده القضية الفلسطينية، حيث يمرّ الشعب الفلسطيني بأيام صعبة ومعاناة قاسية نتيجة العدوان الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية. وذكّر الحية بمعاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يتعرّضون لحملة إرهاب ممنهجة تتكامل فيها سياسات الاحتلال العسكرية مع اعتداءاتِ المستوطنين، وأيضاً في الأرض المحتلة عام ٤٨ الذين يعانون الاحتلال والعنصرية، في ظلّ قمعٍ مستمر ومصادرة للأراضي.

وأشاد الحيّة بالقائد المجاهد رائد سعد «أبو معاذ» الذي نذر حياته لدينه ووطنه وجاهد في سبيل الله، وعاش مطارِداً للاحتلال.

وأكّد الحية أنّ الشعب الفلسطيني في المنافي والشتات يواجه فصولاً من المعاناة والعوز، إلى جانب محاولات طمس الهوية. وعلى الرغم من ذلك، انهارت الرواية والسردية الصهيونية المسيطرة طوال عقود وتولدت قناعات جديدة لدى النخب الصاعدة، ونجح الشعب الفلسطيني ومقاومته في تحقيق جملة من القضايا الاستراتيجية، مثل كسر أسطورة الردع الاستراتيجي والادعاءات الصهيونية، وتقديم قادته وجنوده للمحاكم الدولية وكشف وفضح صورتِه القبيحة أمام العالم. وأوضح الحية أنّ المقاومة نجحت في استعادة المكانة الطبيعية للقضية الفلسطينية التي تراجعت طوال العقود الماضية، وصعود مشروع المقاومة كأمل للشعوب العربية والإسلامية في طريق التحرير والعودة. وأكد الحية أن المقاومة وسلاحها حق مشروع تكفله القوانين الدولية، مشيراً إلى انفتاح الحركة لدراسة أيّ مقترحات تحافظ على هذا الحق مع ضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكشف أنّ «مهمة مجلس السلام (المزمع تأسيسه من أجل غزّة) هي رعاية تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار والتمويل والإشراف على إعادة إعمار قطاع غـزّة»، مؤكداً رفض «كل أشكال الوصاية والانتداب على قطاع غزّة».

«حماس» ترفض أشكال الوصاية والانتداب على غزة

بدورها، أكّدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الذكرى الـ٣٨ لانطلاقتها، أنّ «طوفان الأقصى» كان «محطةً شامخة بمسيرة الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال، وجعل الاحتلال يعجز عن تحقيق أهدافه على الرغم من آلة الحرب».

وتحيي حماس ذكرى انطلاقتها، وسط استمرار العدوان على قطاع غزّة الذي استهدف أكثر من مليوني فلسطيني، وفي ظلّ استمرار جرائمه في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وأشارت حماس إلى أنّ الحركة التزمت بكلّ بنود اتفاق وقف إطلاق النار بينما يواصل الاحتلال خرقه بشكل يومي، الأمر الذي يدلّ على فشل الاحتلال في احترام اتفاقات وقف إطلاق النار، مطالبةً الوسطاء والإدارة الأميركية بالضغط على الاحتلال وإلزام حكومته بتنفيذ بنود الاتفاق، وإدانة خروقاتها المتواصلة والممنهجة له. كذلك، لفتت حماس إلى أنّها ترفض بشكلٍ قاطع كل أشكال الوصاية والانتداب على قطاع غزة وعلى أي شبر من أراضي فلسطين المحتلة، محذّرةً من التماهي مع محاولات التهجير وإعادة هندسة القطاع وفقاً لمخططات العدو. وأكّدت أنّ الشعب الفلسطيني هو من يقرر من يحكمه وهو قادر على إدارة شؤونه بنفسه، ويمتلك الحقّ المشروع في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

كما دعت الحركة، الأمة العربية والإسلامية قادةً وحكومات، شعوباً ومنظمات، إلى التحرّك العاجل وبذل كل الجهود والمقدّرات للضغط على الاحتلال لوقف عدوانه وفتح المعابر وإدخال المساعدات، والتنفيذ الفوري لخطط الإغاثة والإيواء والإعمار، وتوفير متطلبات الحياة الإنسانية الطبيعية لأكثر من مليوني فلسطيني. وأوضحت أنّها ستبقى ثابتة على مبادئها، وفيّة لدماء وتضحيات شعبها وأسراه، محافظة على قيمها وهويتها، محتضنة ومدافعة عن تطلعات الشعب الفلسطيني في كل ساحات الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات، وذلك حتى التحرير والعودة.

وعن المخططات الصهيونية التي تستهدف القدس والمسجد الأقصى، وصفها بيان حماس بأنها «لا شرعية»، مؤكداً أنّها «لن تفلح في فرض التهويد والاستيطان وطمس معالم المدينة والمسجد الأقصى، إذ ستظل القدس عاصمة أبدية لفلسطين، وسيظل المسجد الأقصى المبارك إسلامياً خالصاً».

استشهاد الأسير صخر زعول في سجن «عوفر»

إلى ذلك، نعى مكتب إعلام الأسرى المعتقل الإداري صخر أحمد خليل زعول (٢٦ عامًا) من بلدة حوسان في بيت لحم، الذي أُبلغ اليوم من قبل هيئة الشؤون المدنية، وهيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير الفلسطيني، عن استشهاده بعد اعتقاله الإداري منذ ١١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥ واحتجازه في سجن «عوفر». وبحسب عائلته، لم يكن زعول يعاني من أي أمراض مزمنة، علماً أن له شقيقاً آخر معتقلاً في سجون الاحتلال، وهو خليل زعول. وحمّل المكتب، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن استشهاد زعول، مطالبًا بفتح تحقيق دولي مستقل في جرائم السجون وسياسة الإعدام البطيء، إضافةً إلى إرسال لجان رقابة دولية عاجلة إلى السجون.

حملة اقتحامات في الضفة

في غضون ذلك، شنّت قوات الاحتلال الصهيوني، منذ فجر الأحد، حملة اقتحامات واعتقالات واسعة في مختلف مناطق الضفة الغربية، حيث داهمت منازل الفلسطينيين واعتدت على السكان. في مدينة الخليل، اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من الأسرى المحررين وطلبة الجامعات، وقامت بتحويل منزل الأسير مازن النتشة إلى مركز تحقيق ميداني، حيث أُخضع المعتقلون للتحقيق قبل الإفراج عن بعضهم. كما احتجزت قوات الاحتلال ثلاثة أشقاء من مدينة حلحول بعد مداهمة منازلهم وتخريب محتوياتها، ثم أفرجت عنهم لاحقاً.

أمّا في طولكرم، فقد اعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر سعد قاسم، إضافة إلى عدد من الشبان خلال اقتحام بلدة اليامون غرب جنين. واندلعت مواجهات بين فلسطينيين وقوات الاحتلال خلال اقتحامها قرية عابود شمال مدينة رام الله.

وفي سياق متصل، أُصيب شاب فلسطيني (٢٨ عاماً) برصاص الاحتلال الحي في قدمه عند حاجز قلنديا العسكري شمال القدس. كما أُصيب شابان آخران أثناء محاولتهما اجتياز جدار الفصل العنصري في بلدة الرام شمال القدس. ومساء السبت، استشهد الطفل محمد إياد عباهرة (١٦ عاماً) برصاص الاحتلال في بلدة السيلة الحارثية غرب جنين. وباستشهاد الطفل عباهرة، يرتفع عدد الشهداء في مدينة جنين منذ بداية العدوان الصهيوني في كانون الثاني/يناير إلى ٦٠ شهيداً.